الديمقراطية الإلكترونية تتقدم بخطىً بطيئة ولكن ثابتة نحو المغرب

بواسطة محمد اشتاتو (/ar/experts/mhmd-ashtatw)

أغسطس
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/cyber-democracy-slowly-surely-arrives-morocco)

عن المؤلفين

محمد اشتاتو (/ar/experts/mhmd-ashtatw)

الدكتور محمد اشتاتو هو أستاذ العلوم التربوية في جامعة الرباط. ويعمل أيضا كمحلل سياسي لدى وسائل الإعلام المغربية والخليجية والفرنسية والبريطانية حيث يركز على الثقافة والسياسة في الشرق الأوسط. كما يركز أيضا على الإسلام والإسلاموية وظاهرة الإرهاب. اشتاتو متخصص أيضا في الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يركز على جذور الإرهاب والتطرف الديني. وهو مساهم في منتدي فكرة.

تحليل موجز

في ذروة "الربيع العربي" أدخل الملك محمد السادس بإكراه غير مباشر إصلاحات على الدستور في عام 2011 متخليًا عن بعض صلاحياته الواسعة لصالح رئيس الحكومة. وقد رحّب الشعب المغربي بهذه الخطوة ورأى فيها انطلاقةً محتملةً لانتقال فعلي للسلطة وبدايةً لنوع من الديمقراطية التدريجية المنشودة إلى حدّ كبير. لكن الفشل الحكومي المتواصل في تطبيق التغييرات الدستورية المعلنة في عام 2011 دفع بالمواطنين إلى انتزاع الديمقراطية بأيديهم فقاطعوا أبرز الشركات في المغرب وعبّروا عن مخاوفهم عبر الإنترنت. وتعتبر هذه المساعي النتيجة الطبيعية لسوء استخدام السياسيين الحاليين للامتيازات التي توفرها لهم مناصبهم وتركيزهم على المكاسب المالية بدلًا من رغبة شعبهم وقد أظهر نجاح المقاطعة كيف أن الحل لمشكلة الضغوطات المالية على الفقراء قد يتمثّل في تحويل هذه الضغوطات المالية نحو النخبة في البلاد.

افتقار الإسلاميين في الحكومة للكفاءة اللازمة

عند تولّيه السلطة للمرة الأولى فشلت الوعود الانتخابية المبالغ فيها التي أطلقها "حزب العدالة والتنمية" إلى حدّ كبير خلال المراحل الأولى من تبوّئه السلطة: فقد ازدادت نسبة البطالة في صفوف الشباب بشكل خطير واستشرى الفساد واستمرت إساءة استعمال السلطة بلا هوادة وبقي الاختلاس من دون رقابة.
فضلًا عن ذلك قبض على ممثلي الحزب الإسلامي - الذي من المفترض أن يكون مثالًا على فضائل الدين - متلبسين في فضائح جنسية وقضايا إساءة استعمال للسلطة ومواقف من الكذب الفاضح. وقد استاء الشعب مما ظهر في الساحة السياسية إذ تبيّن أن السياسيين الإسلاميين هم أسوأ من السياسيين العلمانيين المتمسكين بأفكارهم القديمة من حيث خيانة ثقة العامة على الرغم من إقدام "حزب العدالة والتنمية" سابقًا على تشويه سمعة العلمانيين بسبب الإساءات المفترضة المتمثلة بالإلحاد و"الولاء للغرب."

وقد فاز "حزب العدالة والتنمية" من جديد في انتخابات عام 2016 ويعود السبب في أغلب الظن إلى غياب أي بدائل. غير أنه منذ ذلك الحين أعدّ رجال الدولة عزيز أخنوش وهو رجل أعمال ووزير تقدّر ثروته بنحو 1.78 مليار دولار من أجل الوقوف في وجه "حزب العدالة والتنمية" كرئيس حزب "التجمع الوطني للأحرار" 'الإداري'/الموالي للقصر ليخوض الانتخابات المقبلة في المغرب التي ستجري عام 2021 وهو تاريخ سيسطّر في أغلب الظن نهاية تجربة الإسلاميينالمغاربة في الحكم.

مع ذلك فإن مكانة "التجمع الوطني للأحرار" وارتباطاته الوطيدة بنخبة رجال الأعمال في البلاد الممثلة على وجه الخصوص بشخصية عزيز أخنوش دفعت من هم في الوسط السياسي والجغرافي إلى استكشاف تدابير أخرى للتفاعل مع الحكومة نظرًا إلى أنه لم تتمّ تلبية حاجاتهم في صناديق الاقتراع في المغرب. ومنذ آذار/مارس لاحظ المراقبون المغاربة تطوّر ثورة سلمية محفزة اقتصاديًا ترمي إلى حض الحكومة على اعتناق ديمقراطية حقيقية في حركة مستمرة على ما يبدو وأثبتت نجاحها حيث فشلت المظاهرات الأخرى.

وقد وفرت حركة احتجاجات "الحراك" - المنطلقة من الحسيمة - قاعدةً قويةً استندت إليها الاحتجاجات الاقتصادية رغم القمع الذي تعرضت له. وفي ظل إرسال قادة الاحتجاجات السلمية في الحسيمة وزاكورة وجرادة إلى السجن بتهم العصيان والخيانة أصبحوا أبطالًا ورموزًا بالنسبة لأغلبية الشعب المغربي وسط رغبة الناشطين لتخطي القيود التي تفرضها الحكومة حاليًا وشق طريقهم نحو ديمقراطية وشفافية كاملتين. وعلى صعيد ما يحصل على الإنترنت فقد برزت حركة على وسائل التواصل الاجتماعي تدعو إلى إطلاق سراحهم غير المشروط وتلبية طلباتهم ومطالبهم المحقة. ورغم أنها باءت بالفشل دفعت هذه الحركة إلى بروز حركات أخرى عبر الإنترنت للتعبير عن الاستياء ما أدى في نهاية المطاف إلى حملة المقاطعة الإلكترونية.

الضغوطات الاقتصادية على الـ 90 في المئة من الشعب

من أجل فهم محركات هذه المقاطعة من المهم أن نفهم أسباب التدهور الاقتصادي الذي اختبره الكثيرون في المغرب خلال الأجيال القليلة الماضية على الرغم من فقاعات الثروات الظاهرية التي عاشتها فئة النخبة في المملكة.

فخلال السنوات الأولى من استقلال المغرب عزّز الملك حسن الثاني الراحل السلطة من خلال تطبيق مفاهيم مجتمعية تقليدية على غرار احترام الكبار في السنّ والإطاعة الأبوية والولاء القبلي. وانتقلت وسائل تعزيز السلطة هذه إلى النخبة المناطقية حيث ألغت سلطتها المركزية الجديدة على الاقتصادات المحلية الطبقةَ الوسطى القائمة في المغرب - التي تدعم بدورها وإلى حدّ كبير العائلة المالكة - ودفعتها نحو الفقر.

وتقليديًا عملت هذه المجموعة بصفتها حاجزًا بين فئة النخبة وفئة الفقراء في المغرب. لكن عند اندماجها مع هذه الفئة الأخيرة ازداد عدد المواطنين المحرومين من حقوقهم السياسية حيث كانت مصادر دعمهم ضئيلةً مقارنةً بالنخبة التي تفوقهم شأنًا.

وفي الوقت الذي تمّ فيه تنصيب محمد السادس ملكًا عام 1999 كان المجتمع المغربي منقسمًا إلى فئتين: الموظفون الحكوميون المعوزون والفقراء وبعض أصحاب المهن الحرة الذين باتوا يندرجون ضمن الطبقة الأدنى في المغرب في حين استمرت فئة نخبة الحكومة والأعمال في موقعها الأعلى.

وبينما استجابت الحكومة بشكل سطحي من خلال ضمان سهولة الحصول على قروض مقسّطة حاصر هذا التدبير المؤقت المواطنين المغاربة في دوامةٍ لا تنتهي من القروض حيث انتقل الكثيرون من وضع اقتصادي سيئ أساسًا إلى فقر مدقع فعلي وعدم ملاءة تامة وحتى إمكانية زجهم في السجن بسبب عدم تسديد القروض. وفي الوقت نفسه ارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل ينذر بالخطر خلال السنوات القليلة الماضية في حين بقيت معظم الأجور على حالها ما يعني أن كل عملية شراء كبيرة أصبحت تهدّد الوضع المالي لمعظم الأسر المغربية.

من ناحية أخرى يعيش نحو 10 في المئة من السكان - الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة وبعض السياسيين وكبار ضباط الجيش وضباط القصر والمغاربة الأثرياء - حياتهم بشكل منفصل تمامًا عن معظم المغاربة وثمة فرص ومصادر رزق مختلفة تمامًا متاحة أمامهم. فالكثير من بينهم يرسلون أولادهم إلى المدارس الأوروبية أو الأمريكية حيث أنهم لا يثقون بالنظام التعليمي المغربي ويعدّون الأجيال المستقبلية ليتولوا مناصبهم ويرثوا نفوذهم. ومن شأن هذه الدوامة أن تخلق طبقةً حاكمة جديدة تترفع على نحو متزايد عن المواطنين المغاربة متوسطي الحال من الناحيتين الحرفية والمجازية.

علاوةً على ذلك ونظرًا إلى قربها من أصحاب النفوذ في الدولة تستفيد هذه الطبقة من مزايا لم تستحقها وأموال فاسدة مقنّعة ومحاباة وإساءة استعمال السلطة. وتظهر هذه التحديات أن أحزاب السلطة على غرار "التجمع الوطني للأحرار" ورغم وصفها على أنها مؤسسات إصلاحية لا تفهم أو لا تأبه للتحديات الاقتصادية التي تعصف بالبلاد.

انطلاق المقاطعة الإلكترونية

بعد التوصل إلى الاستنتاج المرير بأن الدولة ستنجح في استيعاب أي حزب يأتي إلى السلطة عبر النظام السياسي الحالي في المغرب اختارت نسبة الـ 90 في المئة الآن الدفاع عن مصالحها الخاصة باللجوء إلى شبكة الإنترنت التي غيّرت طريقة حياة المجتمع المغربي وممارسات التواصل فيه.

وردًا على الوسائل الشنيعة التي لجأت إليها الرأسمالية في المغرب لتحديد معالم حياة مواطنيها قرر الكثيرون ضرب الاقتصاد في أكثر الأماكن المؤلمة من خلال المقاطعة الإلكترونية وهي الأولى في المغرب وربما في العالم.

وقد بدأت المقاطعة على "فيسبوك" وكافة مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى في 20 نيسان/أبريل 2018 لثلاث علامات تجارية وهي: محطات توزيع الوقود "أفريقيا" التي يملكها رئيس "التجمع الوطني للأحرار" عزيز أخنوش و"سنطرال" لتوزيع منتجات الحليب التي تملكها الشركة الصناعية الفرنسية العملاقة "دانون" والمياه المعدنية التي تنتجها شركتا "سيدي علي" و"ولماس".وقد تم استهداف هذهالشركات بسبب الأرباح الكبيرة التي تحققها على حساب المستهلكين المغاربة بينما لم تحرك الحكومة ساكنا لإيقاف ذلك. وفي

حالة "أفريقيا" والمياه المعدنية استهدفت المقاطعة بشكل مباشر الرموز السياسية في المغرب وكذلك قادة الأعمال حيث أن "أفريقيا" مملوكة لرئيس "التجمع الوطني للأحرار" عزيز أخنوش بينما تملك مريم بنصالح وهي الرئيسة السابقة لجمعية المقاولات المغربية علامتي "سيدي علي" و"ولماس"

وكانت المقاطعة تامةً وألحقت ضررًا كبيرًا بالشركات المستهدفة حيث انتشرت بين أصحاب المتاجر الذين يثبطون الزبائن عن شراء العلامات التجارية التي تستهدفها المقاطعة كما رفضوا شراء المنتجات من قنوات التوزيع ومع استمرار المقاطعة لعدة أشهر خسرت هذه الشركات إيرادات كبيرة ولم تتمكن من وقف المقاطعة بشكل فعال كما حققت المقاطعة أهدافها المرجوة فخفضت الشركات المستهدفة أسعارها بعد الخسائر الكبيرة التي تكبدتها وأطلقت مرغمةً وبشكل غير مباشر حقبة الديمقراطية الإلكترونية المغربية

علاوة على ذلك ظلت استجابة الحكومة المغربية للاحتجاجات صامتة حيث دعا الملك محمد السادس خلال خطابه للامة في 30 تموز/ يوليو إلى زيادة الجهود نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في قطاعات الاقتصاد ووعد بتطوير بعض البرامج الحكومية للحد من عدم المساواة الاجتماعية كما أضرت المقاطعة بأخنوش سياسياً ومن غير المحتمل أن يتم انتخابه لرئاسة الحكومة

وفي حين ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي الأمريكية (فيسبوك تويتر الخ) في تسهيل إطلاق "الربيع العربي" في عام 2011 تُظهر المقاطعة الإلكترونية المغربية أن الثورة الرقمية هي ثورة حقيقية لكنها سلمية بطبيعتها وتحقق نتائج فعالة وتؤدي لا محالة إلى تحقيق الديمقراطية الإلكترونية من جملة أمور أخرى ويقوم عدد كبير من الدول بما فيها موريتانيا بتقليد هذه التجربة وقد يكون ذلك "الربيع العربي الثاني" الذي يؤدي إلى إعادة صياغة المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمهيدًا لحقبة جيدة وجديدة من العدالة الاجتماعية والفرص المتكافئة والمساواة بين الجنسين والحرية الشخصية والديمقراطية الكاملة ❖

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

/ /

◆

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)

BRIEF ANALYSIS

Saudi Arabia Adjusts Its History, Diminishing the Role of Wahhabism

/ /

◆

Simon Henderson

(/policy-analysis/saudi-arabia-adjusts-its-history-diminishing-role-wahhabism)

BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

◆

Ido Levy ,
Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)